الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يواصل الارتفاع ويصل 63,5 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 47 سنتا بتداولات نهاية الأسبوع ليبلغ 63,5 دولارا مقابل 63,03 دولارا للبرميل في التداولات السابقة مرتفعا 0,75٪ مواصلا صعوده لأعلى مستوياته منذ النصف الأول من العام 2015 وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط بدعم من استمرار تخفيضات الإمدادات التي تنفذها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) ومنتجون من خارجها على رأسهم روسيا إضافة إلى استمرار الطلب القوي من الصين. وارتفع سعر مزيج برنت 45 سنتا ليصل لـ 66,87 دولارا كما ارتفع سعر الخام الأميركي 58 سنتا ليصل لـ 60,42 دولارا.

طلبت الاقتطاع من مصروفات العام المالي 2018 / 2019 لتغطية العجز في بعض بنودها

مؤسسات حكومية في «ورطة».. وتلجأ للسحب على المكشوف

محمود فاروق

«الحاجة أم الاختراع».. هذا هو الشعار الذي رفعته الوزارات والمؤسسات الحكومية بالتزامن مع اقتراب نهاية العام المالي والتزام وزارة المالية بسقف المصروفات المتفق عليه بميزانية كل جهة للعام المالي الحالي، حيث قالت مصادر حكومية لـ «الأنباء» إن بعض الوزارات والمؤسسات لجأت إلى طلب السحب على المكشوف من ميزانياتها للعام المالي المقبل 2018/ 2019 لتغطية احتياجاتها التي فاقت مصروفاتها في ميزانية العام الحالي.

وأضافت المصادر ان تلك الآلية التي وافقت عليها وزارة المالية لتضمن تسيير أعمال الوزارات والهيئات الحكومية وعدم إعاقتها تعد الأولى من نوعها التي يتم تطبيقها في ظل الالتزام الصارم من وزارة المالية بعدم صرف أي اعتمادات مالية إضافية تزيد على ميزانية أي وزارة أو جهة حكومية إلا لظروف طارئة جدا.

وأوضحت المصادر ان بعض الوزارات والجهات الحكومية ستدخل العام المالي الجديد وقد اقتطعت جزءا من مصروفاتها وهو ما يعني أن عليها تقديم ميزانياتها للعام الجديد بمصروفات اكثر تقشفا.

المصروفات ملحة والبنود مستقلة

وأشارت المصادر إلى ان موافقة وزارة المالية على الاقتطاع من مصروفات العام المالي الجديد ليست مفتوحة دون ضوابط فلابد ان تكون تلك المصروفات ضرورية وتأتي في إطار الجدول الزمني للمهام والبرامج التي تقوم بها كل وزارة ومؤسسة على حدة ولا يمكن الاستغناء عنها او تعطيلها.

وكانت بعض الجهات والوزارات طالبت بتحويل ما حققته من وفر في مصروفات بعض البنود الأخرى بميزانياتها لصالح سد العجز في البنود التي زادت المصروفات فيها عن السقف المحدد بميزانية العام الحالي وهو ما قابلته المالية بالرفض لضمان مبدأ استقلال البنود ماليا بما يكشف مواطن الهدر ويسهل حصرها والقضاء عليها.

وبذلك تكون ميزانية كل وزارة للعام المالي الحالي لديها احتمالان لا ثالث لهما وهي أما تحقيق المصروفات التي التزمت بها منذ بداية العام او تحقيق مصروفات أقل من السقف المتفق عليه من خلال الوفورات التي تحققت في بعض البنود ولا مجال لتخطي تلك المصروفات السقف على الإطلاق.

انحسار الهدر

وبسؤال تلك المصادر عما اذا كان ذلك الإجراء سيدفع المؤسسات الحكومية لطلب مصروفات أعلى للعام المالي الجديد لتغطية ما اقتطعوه مقدما أوضحت المصادر أن وزارة المالية طالبت كل المؤسسات والوزارات بتقديم ميزانياتها للعام الجديد بمصروفات أقل من التي تم اعتمادها في العام المالي الحالي وهو ما يعني انها لابد ان تكون أكثر تقشفية وتحفظا في المصروفات.

وتعكس تلك السياسات لوزارة المالية استمرارها في نهج القضاء على الهدر وإصلاح الخلل في الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل والتقشف في المصروفات بحسب ما ذكرت المصادر.

يأتي ذلك بالتزامن مع تحقيق الموازنة العامة للدولة عجزا وصل الى 2,4 مليار دينار في الأشهر الـ 7 الأولى من العام المالي حتى نهاية نوفمبر الماضي بحسب التقرير الشهري لوزارة المالية وتوقعات بأن يصل العجز بنهاية العام المالي مارس المقبل الى 4 ـ 5 مليارات دينار حسب توقعات مركز الشال.

هيكل الميزانية

وتأتي مطالبات الوزارات والجهات الحكومية باعتمادات اضافية واللجوء للاقتطاع من مصروفات ميزانية العام المقبل في الوقت الذي تستحوذ الرواتب وما في حكمها بقيمة 10,76 مليارات دينار على 54٪ من إجمالي المصروفات بميزانية العام الحالي والبالغة 19,9 مليار دينار وهو بند يفترض ان يكون أكثر ثباتا إلا إذا كانت التغيرات في المكافآت او المبالغ التي تدفع كمكافأة لنهاية خدمة بعض الموظفين.

وكانت «الأنباء» قد نشرت الأسبوع الماضي أن هناك سجالا بين العديد من المؤسسات والجهات الحكومية ووزارة المالية، حيث تطالب تلك الجهات باعتمادات مالية إضافية نتيجة اتجاهها لتطبيق التوجيهات بتكويت الوظائف لديها، وهو ما يصطدم بطلب «المالية» الالتزام بسقف للمصروفات والذي تم التأكيد عليه من قبل أكثر من مرة مع بداية السنة المالية منذ أبريل الماضي والذي أعقبه 3 تعميمات من الوزارة للتأكيد على ذلك مفاده أنه لن ينظر أي استثناءات تتعلق باعتمادات مالية إضافية إلا في حالة الضرورة.

وكانت إحدى الجهات الحكومية طلبت مبلغا ماليا يصل لبضعة ملايين من المالية بغرض دفع مكافأة نهاية خدمة وافدين عملوا لعشرات السنوات ما أدى لتضخم تلك المكافآت إضافة الى الفارق بين رواتب الكويتيين المعينين جديدا ورواتب الوافدين الذين سيتم إنهاء خدماتهم، وأكدت المصادر ان ذلك مثال على ما يحدث مع العديد من الجهات الحكومية الأخرى التي طلبت اعتمادات مالية إضافية جديدة.

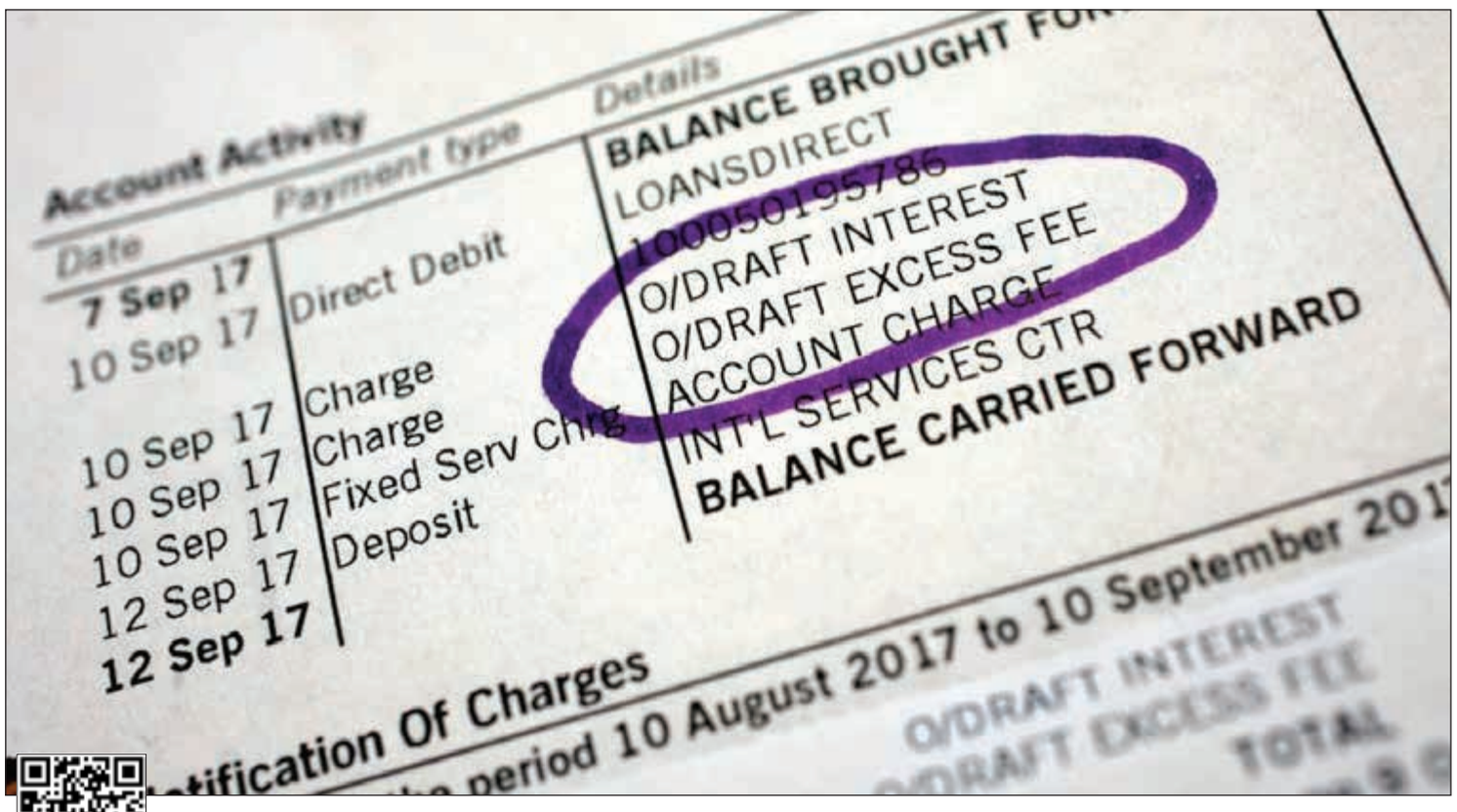

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

لأول مرة.. وزارات تستنفذ مصروفات بعض بنودها وتقتطع من اعتمادات العام المالي الجديد

تبويب المصروفات بكل وزارة «مستقل» ولن يتم تحريك وفورات بعض البنود لسد العجز

سياسات «المالية» تستهدف القضاء على الهدر وإصلاح الخلل بالموازنة العامة للدولة

على رأسها «الصخري» وامتثال «أوبيك» لخفض الإنتاج

5 عوامل تحدد أسعار النفط في 2018

محمود عيسى

قال موقع اويل برايس إن أسعار النفط ستودع عام 2017 وتستقبل عام 2018 على ارتفاع بنحو 15٪ فيما يبدو سوق النفط أكثر استقرارا مما كان عليه لسنوات ماضية، ولكن ماذا يحمل العام الجديد في جعبته لصناعة النفط؟

ولدى معظم المحللين ذات الميول والتوقعات، بالإضافة الى انخفاض المخزونات النفطية، ونمو طفيف في إنتاج النفط الصخري، والزيادة التدريجية في أسعار النفط، لنصل في نهاية المطاف الى وضع حد لاتفاق أوبيك والتخلي عنه. ولكن حالة من عدم اليقين ما زالت ترتسم في الأجواء.

وقال الموقع إن ثمة 5 قضايا رئيسية تجدر بنا مراقبتها ونحن نستقبل عام 2018 وهي نمو إنتاج النفط الصخري، ومدى امتثال أوبيك لاتفاق خفض الإنتاج، وإمكانية انسحابها من الاتفاق، والمخزونات النفطية العالمية، وأخيرا التطورات غير المتوقعة مثل وقف الإمدادات.

1 ـ النفط الصخري: ما من شك في أن إنتاج النفط الصخري الأميركي آخذ في الارتفاع، ولكن حجم النمو يفتقر الى اليقين في ظل تذبذب التوقعات خلال عام 2017. ففي بداية العام، كانت وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية متفائلتين بنمو الإنتاج فيما كانت الأخيرة تتوقع أن يصل هذا الإنتاج إلى 10 ملايين برميل يوميا في 2018.

ولكن تكاليف الحفر في عام 2017 ارتفعت من جديد، وواجهت بعض شركات النفط الصخري مشاكل تشغيلية، وتراجعت أنشطة الحفر عندما انخفضت أسعار النفط دون 50 دولارا للبرميل، وتقلص عدد منصات الحفر وهو مؤشر على أن متوسط أسعار التعادل في صناعة النفط الصخري لم يكن منخفضا، ولكن النفط الصخري عاد ليحقق مكاسب إنتاجية في سبتمبر، حيث توقعت إدارة معلومات الطاقة ومنظمة أوبيك أن يضيف إنتاج النفط الصخري الى السوق 870 ألف برميل يوميا ومليون برميل يوميا على التوالي في 2018، ما يهدد بإغراق السوق على نحو يتجاوز نمو الطلب.

2 ـ امتثال أوبيك: خفضت المنظمة إنتاجها بواقع 130 ألف برميل يوميا في نوفمبر للشهر الرابع على التوالي مقارنة بالشهر السابق، لتسجل معدل امتثال لاتفاقية خفض الإنتاج بنسبة 115٪ وهي أعلى نسبة حتى الآن، ويعتبر ذلك إشارة إيجابية على قدرتها على التمسك بتعهداتها وهي تستعد لاستقبال عام 2018 والاحتفاظ بمعدلات الامتثال العالية.

3 ـ سياسة أوبيك في الانسحاب: تمكنت أوبيك من إعادة بعض الاستقرار لسوق النفط بعزمها على الحفاظ على حدود الإنتاج، كما ساعد التعاون القوي، لاسيما بين السعودية وروسيا، على طمأنة سوق النفط في اجتماع أوبيك الأخير. ومع ذلك، فقد أرجئ بحث تفاصيل استراتيجية الانسحاب الى وقت لاحق، وبالتالي فإن اجتماع يونيو 2018 سيكون له وزن إضافي، خاصة مع تراجع فائض المخزونات، ويعتبر الانسحاب من اتفاقية خفض الإنتاج محفوفا بالمخاطر، حتى أن مجرد التلميح بذلك قد يثير الرعب في أوساط متداولي النفط، وهو ما يبرر حرص كبار مسؤولي أوبيك على المضي قدما في مفاوضات خفض الإنتاج. ولكن بحلول منتصف عام 2018، لن تتمكن المنظمة من تجنب خفض الإنتاج الذي من المحتمل أن تعود في ظله الى رفع تدريجي لإنتاجها.

4 ـ المخزونات: ستتماشى استراتيجية أوبيك إلى حد كبير مع تطور المخزونات العالمية، ولما كانت المخزونات التجارية لمنظمة الاويسد قد انخفضت بأكثر من 40 مليون برميل في أكتوبر، ليصل الإجمالي إلى 2940 مليون برميل، وهو أدنى مستوى في أكثر من عامين، فان فائض المخزون الآن يزيد بنحو 100 مليون برميل عن متوسط السنوات الخمس، ولكن ذلك يمثل انخفاضا بنسبة الثلثين عن بداية عام 2017. ومن المرجح أن يتم التخلص من الفائض في وقت ما في عام 2018، وعندها ستضطر أوبيك للتخلي عن حدود الإنتاج.

5 ـ انقطاع غير متوقع: وختم موقع اويل برايس بالقول إن كل هذه التنبؤات تصبح لا معنى لها في حالة حدوث توقف الإمدادات. فقبل فترة قصيرة، تصدع خط أنابيب فورتيز وأوقف، وأعلنت الشركة المشغلة له، والذي ينقل 450 ألف برميل نفط يوميا عن وقف تشغيله من قبيل القوة القاهرة لفترة قد تمتد أسابيع، ما يعني إغلاق حقول النفط في بحر الشمال. وهذا الحادث هو بالضبط من النوع الذي قد يضرب سوق النفط على حين غرة، ما يؤدي إلى زيادات حادة ومفاجئة في الأسعار حتى لو كان كل شيء يبدو جيدا في أماكن أخرى من العالم.

السوق في 2017 أكثر استقراراً بعد ارتفاع النفط 15٪

توقعات برفع إنتاج النفط تدريجياً منتصف العام المقبل

إستراتيجية المستثمرين الكويتيين الأفضل خليجياً

محمد عواضة

تفوقت الاستراتيجية الاستثمارية للمستثمرين الكويتيين على نظرائهم من المستثمرين الخليجيين في الاستثمار بأسواق مالية غير محلية، حيث حققت الاستثمارات الكويتية في سوق أبوظبي خلال العام 2017 صافي بيع بقيمة 227,3 مليون درهم (62 مليون دولار)، حيث بلغت إجمالي الاستثمارات الكويتية 1,55 مليار درهم (423 مليون دولار) مقابل تحقيق صافي شراء لغالبية الاستثمارات الخليجية الأخرى وهو مع تزامن انخفاض المؤشر العام لسوق أبوظبي بنهاية تداولات العام.

اشترى الكويتيون أسهم بقيمة 662,6 مليون درهم (180 مليون دولار) خلال جلسات العام 2017 بالكامل مقابل مبيعات وصلت قيمتها الى 889,9 مليون درهم (242,5 مليون دولار)، حيث زادت مبيعاتهم على مشترياتهم محققين صافي بيع 62 مليون دولار.

تزامنت استراتيجية الاستثمارات الكويتية في سوق أبوظبي بالتخارج جزئيا من السوق مع أداء سلبي للمؤشر العام لسوق أبوظبي المالي الذي انخفض 3,3٪ خلال العام 2017 ليغلق بنهاية جلسات العام الخميس الماضي عند 4546,37 نقطة مقابل 4398,4 نقطة بنهاية العام الماضي.

وتشير تلك الإحصائيات إلى نجاح الاستراتيجية الاستثمارية للكويتيين في سوق شهد انخفاضا في أداء مؤشره العام مقارنة باستثمارات باقي المستثمرين الخليجيين، حيث حققت الاستثمارات السعودية والبحرينية والعمانية صافي شراء فيما عدا الاستثمارات القطرية التي حققت صافي بيع بقيمة أقل من الاستثمارات الكويتية.

وبلغ إجمالي الاستثمارات الخليجية في سوق أبوظبي خلال العام الماضي 6,8 مليارات درهم (1,8 مليار دولار) حققت مشتريات بقيمة 3,3 مليارات درهم ومبيعات بـ 3,48 مليارات درهم لتحقق الاستثمارات صافي بيع بقيمة 131 مليون درهم بضغط من المبيعات الكويتية.

جاءت الاستثمارات القطرية ثانية وأخيرة في تحقيق صافي بيع بقيمة 130,5 مليون درهم (35,5 مليون دولار)، فيما تصدرت الاستثمارات العمانية صافي المشتريات بضخ 124,3 مليون درهم (34 مليون دولار) لسوق أبوظبي خلال العام 2017 تلتها الاستثمارات البحرينية بضخ 83 مليون درهم (22,6 مليون دولار) والاستثمارات السعودية التي ضخت على استحياء 19,6 مليون درهم (5,3 ملايين دولار).

وتعتبر الاستثمارات السعودية هي الأكبر بسوق أبوظبي المالي، حيث وصلت الى 2,76 مليار درهم (752 مليون دولار) خلال العام 2017 من خلال شراء أسهم بقيمة 1,4 مليار درهم (379 مليون دولار) وبيع أسهم بقيمة 1,37 مليار درهم (373,5 مليون دولار) في إشارة إلى استراتيجية استثمارية متحفظة للمستثمرين السعوديين تجاه سوق أبوظبي المالي خلال العام 2017.

الاستثمارات الخليجية بسوق أبوظبي خلال 2017 (القيمة بالمليون درهم)

جنسية المستثمرين	الشراء	البيع	الإجمالي	الصافي
السعودية	1,391,50	1,371,90	2,763,40	19,60
الكويت	662,60	889,90	1,552,50	ـ227,30
البحرين	705,00	622,00	1,327,00	83,00
عمان	412,50	288,20	700,70	124,30
قطر	180,00	310,50	490,50	ـ130,50
الإجمالي	3,351,60	3,482,50	6,834,10	ـ130,90